اللجنة الاستئنافية الجمركية بالرياض

قرار رقم CR-2023-164383

الصادر في الاستئناف المقدم من النيابة العامة المقيد برقم (PC-2022-164383) في الدعوى رقم (PC-2021-89128) المقامة من/ النيابة العامة، ضد/ المتهم، سعودي الجنسية، هوية وطنية رقم (...).

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده:

إنه في يوم الاثنين الموافق 1444/09/05هـ، اجتمعت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض بحضور كل من:

الدكتور/ ... رئيساً

الدكتور/ ... عضواً

الأستاذ/ ... عضواً

وذلك للنظر في الاستئناف المقدم من النيابة العامة، ضد القرار الابتدائي رقم (CFR-2022-245)، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض، القاضي بما يأتي:

1- **إدانة المدعى عليه ...، سعودي الجنسية، هوية وطنية رقم (...) حضوريا بالتهريب الجمركي.**
2- **إلزامه بغرامة جمركية تعادل مثلي قيمة الرسوم الجمركية مبلغاً وقدره (15,200) خمسة عشر ألف ومئتي ريال.**
3- **مصادرة المضبوطات محل الدعوى.**
4- **مصادرة وسيلة النقل المستخدمة في التهريب.**

وحيث جاء الاستئناف من النيابة العامة على القرار واقعًا بتاريخ 1444/03/12هـ، وكان استلام النيابة للقرار بتاريخ 1444/03/08هـ، فإن ذلك يستتبع قبول الاستئناف شكلًا من النيابة العامة لتقديمه خلال المدة المقررة لإجرائه بموجب ما قررته أحكام المدة (163) من نظام الجمارك الموحد.

وحيث عقدت اللجنة الاستئنافية الجمركية بالرياض جلستها في يوم الأحد بتاريخ 1444/08/27هـ لدراسة الاستئناف المقدم من النيابة العامة ضد قرار اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى رقم (CFR-2022-245). فقد تقرر لدى اللجنة الاستئنافية الفصل في موضوع الاستئناف لكفاية ما تضمنه ملف الدعوى من أوراق وفي ضوء ما كان الاستئناف قائماً عليه من أسباب.

وحيث تبين للجنة الاستئنافية الجمركية أن غاية ما كان عليه طلب النيابة العامة في استئنافها هو إعادة النظر في القرار محل الاستئناف للحكم على المدعى عليه بعقوبة تتناسب مع جسامة المخالفة التي ارتكبها كي يتحقق بها زجره عن العودة لارتكاب هذه المخالفة مرة أخرى ويتحقق ردع غيره عن ارتكاب مثل تلك المخالفة، وحيث إن الجهة الناظرة للدعوى هي صاحبة السلطة الكاملة في تقدير ما تراه من عقوبة تنسجم مع ما كانت عليه ظروف وملابسات القضية وسلوك مرتكب الفعل المؤثم، وحيث لم تذكر النيابة وجود خطأ في تطبيق النظام في هذا الشأن واقتصر طلبها على مجرد طلب تغليظ العقوبة فإن ذلك يترتب عليه لدى اللجنة الاستئنافية الالتفات عن طلب النيابة العامة لخلوه من الأسباب الموضوعية لفحص وتحقيق ما تطلبه النيابة العامة من مراجعة العقوبة المحكوم بها، وحيث لاحظت اللجنة وجود خطأ مادي في منطوق القرار الابتدائي يتمثل في إضافة اسم (...) في حين يتبين من خلال الاطلاع على أوراق الدعوى ومرفقاتها والتي من بينها الهوية الوطنية للمدعى عليه أن أسمه (...) ويحمل الهوية الوطنية رقم (...)، وحيث كانت هذه الملاحظة غير مؤثرة في نتيجة القرار الاستئنافي، عليه خلصت اللجنة إلى تقرير ما يأتي:

المنطوق

1-قبول الاستئناف شكلًا من مقدمه النيابة العامة، ضد القرار الابتدائي رقم (CFR-2022-245)، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض، المتعلق بالدعوى المقامة ضد المدعى عليه/ ...، سعودي الجنسية، هوية وطنية رقم (...).

2-وفي الموضوع، رفض طلب النيابة العامة تغليظ العقوبة المحكوم بها، وتأييد القرار الابتدائي فيما قضى في شأنها، وذلك للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.

أعضاء اللجنة

الدكتور/... **الأستاذ/...**

رئيس اللجنة

الدكتور/...